Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثم استشعر اعتراضاً بأن أَكْرِمْ بفتح الهمزة أمر من تُكْرِم ، وما بعد حرف المضارعة ساكنٌ وعينه مكسورة ، فَلِمَ لَمْ يزد في أوله همزةُ وَصْلٍ مكسورة ؟ فأجاب بقوله : ( وفتحوا همزة أَكْرِم بناءً على الأصل المرفوض ) أي المتروك ( فإن أصل تُكْرِم : تُؤَكْرِمُ ) ، لأن حروف لمضارعة هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة فَحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين في نحو أَأَكْرِم ، ثم حملوا يُكْرِم ، وتُكْرِم ، ونُكْرِم عليه .

وقد استعمل الأصل المرفوض قال :

* فإنه أهل لِأَن يُؤَكْرَما *[1]

فلمّا رأوا أنه تزول عِلّة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة ردّوها ، لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار ، فقالوا من تُؤكرم : أَكْرِم كما قالوا من تُدَحْرِج : دَحْرِج ، فلا يكون من القسم الثاني بل من القسم الأول .

وقوله : « بناءً » : نُصِب على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال ، أو على المفعول له . وهذا أولى .

---

(١) انظر شرح شواهد الشافية ٤ / ٥٨ ، ويذكر البغدادي في شرحه على الشافية أن الشاهد من الرجز ، وهو مشهور في كتب العربيّة قَلّما خلا منه كتاب ، وقد بالغت في مراجعة المواد والمظان فلم أجد قائله ولا تتمته .

ونسبه المرحوم الشيخ محيى الدين في هامش الإنصاف ١ / ١١ إلى أبي حيان الفقعسيّ .

وانظر أوضح المسالك رقم ٥٨٠ ، والموجز في النحو / ١٣٣ ، والخصائص ١ / ١٤٤ ، والهمع رقم ١٨١٣ .